

الهيئة العامة للثروة السمكية . . طموح وعمل لجعل الثروة السمكية بحجم التمني

علي: ١٤٥ طناً من أسماك المائدة نتائج اختبارات العاميين السابقين

محمود شاهين

إدارة تدخل مرافقتها فتشعر بحجم المسؤولية، تجلس وكأنت في أكاديمية، يستوقفك الهدوء والعمل، تخرج إلى المزارع السمكية فترى مساحات الاهتمام والتعب والعمل للغد المرتجى.

إنها أمانة العمل ومنه المنطلق، توجيهات ومتابعات وزير الزراعة اليومية تعطي دفعا لعمل مضاعف، وفق ما أكد المدير العام للهيئة والجميع يلمس في ساحات العمل ربط القول بالفعل، فلا وقت للإلحاح، إنها توجيهات عظيم الأمانة وقائد انتصاراتها الرئيس بشار الأسد في ساحة الحرب قائداً في الحريق زارعا، إنه القدوة، والأمانة لدينا تقتضي الإخلاص عملاً وأخلاقاً لا ينفصلان. من هنا كان حديث المدير العام للهيئة العامة للثروة السمكية الدكتور عبد اللطيف علي الذي بين أن الهيئة العامة للثروة السمكية أحدثت بقانون رقم ٣٦ تاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٨، وهي هيئة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الزراعة والإصلاح الزراعي.

وأشار إلى أن الهيئة تهدف إلى تطوير وحماية الثروة السمكية وتنمية مواردها، وإدارة وتنشيط الفعاليات المختلفة في قطاع الثروة السمكية.

لافتاً إلى أنه ومن أجل تحقيق ذلك تضع الهيئة الخطط والبرامج للحفاظ على الأحياء المائية وتنمية مواردها، ووضع الخطط والبرامج التنفيذية لتطوير الاستزراع السمكي في المياه العذبة والبحرية ما يضمن ديمومة النشاط الإنتاجي، والبحث عن مناطق للإدارة العامة للهيئة والمواقع التابعة لها ٨٩٨ عاملاً وعاملة بينهم (١٩) عاملاً مندوباً.

وأشار علي إلى أنه تم توزيع أكثر من مليوني إصبعية خلال العاميين الماضيين.

إصبعيات ومزارع أسرية

ولفت علي إلى أن الإصبعيات التي تم توزيعها خلال العاميين الماضيين هي من إنتاج مركز أبحاث الهيئة العامة للثروة السمكية ولعدة غايات هي استزراع السود بهدف زيادة المخزون السمكي ضمن المسطحات المائية والذي انخفض بشكل كبير نتيجة الصيد

بمتبع إدارياً محافظة طرطوس، ومزرعة أفاص ١٦ تشرين وتتبع إدارياً محافظة اللاذقية، ومزرعة الروع التي تتبع إدارياً محافظة إدلب (خارج الخدمة حالياً)، ومزرعة (شطحة) التي تتبع إدارياً محافظة حماة، ومزرعة (عين الطاقة- قلعة المضيق) اللتين تتبعان إدارياً محافظة حماة وحالياً يتم البدء بإعادة تأهيلهما بعد أن تم تحريرهما، ومزرعة الروبيحة وتتبع إدارياً محافظة القنيطرة وتم تأهيلها العام الماضي وهي حالياً في طور العودة للعمل تدريجياً، ومزارع أفاص الثروة (جعبير- عايد) التي تتبع إدارياً محافظة الرقة (خارج الخدمة حالياً)، ويبلغ عدد العاملين في الإدارة العامة للهيئة والمواقع التابعة لها ٨٩٨ عاملاً وعاملة بينهم (١٩) عاملاً مندوباً.

وأشار علي إلى أنه تم توزيع أكثر من مليوني إصبعية خلال العاميين الماضيين.

كما تقوم بإعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحماية الأحياء المائية عامة والثروة السمكية خاصة وتنظيم مواسم صيدها ومتابعة تنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها، وتنظيم طرق استئصال المياه العامة في تربية وإرشيد صيد الأسماك فيها ما يضمن ديمومة الموارد السمكية، والإشراف على نشاط الصيد وسلامة وسائله وتسجيل الصيديات على الساحل والمياه الداخلية وتشجيع إدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في الصيد، وتأجير حقوق الصيد في المياه الداخلية غير المخصصة لأغراض الشرب أو غير المستغلة استغلالاً حسناً ما يتفق وضمان السلامة الفنية والبيئية للمنشآت المائية ومشاريع الري المقامة على هذه المنشآت ومنح رخص الصيد بأنواعها.

وتقوم الهيئة بمنح التراخيص لإقامة مزارع الأسماك ومزارع الأحياء المائية الأخرى بعد أخذ موافقة وزارة الري وفق الأنظمة والتعليمات النافذة، وبما لا يتعارض مع قانون التشريع المائي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ والتعليمات الصادرة عن وزارة الري، وتقوم على تأمين البرقاقات الإصبعيات من السلالات المحسنة للمزارعين من خلال مراكز التفريخ المحلية في المحافظات، وإقامة المشاريع التجريبية النموذجية بهدف تشجيع إقامة مشاريع إنتاجية مماثلة. وأوضح علي أن الهيئة تقوم بالبحوث والدراسات اللازمة لتطوير وتنمية الأحياء المائية وخاصة الثروة السمكية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة، وتقديم الخبرة الفنية والمشورة في مجال إجراء الدراسات الفنية والجسدي الاقتصادية للمشروعات المتعلقة بالثروة السمكية.

وذكر أن الهيئة أحدثت نتيجة دمج المؤسسة العامة للأسماك ومزارعها وفروعها، وقسم الثروة السمكية التابع لوزارة الزراعة، ومديرية الإنتاج الحيواني وشعبه ودوائره، ومشروع تطوير الثروة السمكية في وزارة الزراعة، ودائرة الثروة السمكية التابعة للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب.

وأوضح علي أن الهيئة تتكون حالياً من المديرية المركزية في الإدارة العامة، والفروع (الساحلية- الوسطى- الجنوبية)، والمراكز: يوجد في كل محافظة مركز للثروة السمكية والمزارع. وأوضح أن المزارع تضم مركز أبحاث الهيئة (مزرعة صعب السن)



حماية الثروة السمكية

بمصب السن ومزرعة ١٦ تشرين وتم استخدام كمية ٣١٠ آلاف إصبعية كارب ومشط ونواتج هذه التجارب من الأسماك تم تسويقها بالتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة خلال عام ٢٠١٩ عبر المنافذ التابعة لها، وتم تسويق قسم آخر عن طريق المنافذ التابعة للهيئة العامة للثروة السمكية وبسعر مناسب لإيصالها إلى المستهلك مباشرة في دون وسيط وبلغت نواتج التجارب خلال العاميين الأخيرين ١٤٥ طناً من أسماك المائدة، منوهاً بأن كل الأعمال المنفذة أعلا من الهيئة تصب في زيادة إنتاج القطر من الأسماك وتأمين المادة السمكية وإيصالها إلى المستهلكين وبأسعار مناسبة.

بالنسبة لخطط الهيئة المستقبلية لاستزراع الإصبعيات بين علي أنه وبناء على توجيهات وزير الزراعة والإصلاح الزراعي لإنتاج الإصبعيات بالبطانة القصوى تم التخطيط لإنتاج ٥.٥ ملايين إصبعية من جميع الأنواع (مشط- كارب بأنواعه) خلال العام الحالي بحيث تتم زراعة ٣ ملايين منها ضمن المسطحات المائية الكبيرة بوزن ٢-١ غرام، والباقي من الإصبعيات ستم زراعته في الأحواض السمكية التابعة للهيئة لتأمين احتياجات المزارع الأسرية والمربين أصحاب المزارع الخاصة ومستثمري السود لمرقبة عمليات الصيد وضبط المخالفات، وهناك عدد كبير من

لأعلاف - صعوبة تأمين الزريعة). وإضافة إلى عدم توافر معامل أعلاف متخصصة في إنتاج علف جاهز للأسماك على مستوى القطر، وخروج عدد كبير من المزارع السمكية والمسطحات المائية من الاستثمار نتيجة الأوضاع الراهنة خاصة في المنطقة الوسطى والشمالية والشرقية، ونقص تمويل المشاريع السمكية ومنح القروض للمربين أو الراغبين في الاستزراع السمكي أو الصيد من المصارف الزراعية، وصعوبة القيام بأعمال الحماية خلال السنوات الأخيرة نتيجة للأوضاع السائدة، وعدم توافر كادر يكفي للقيام بالمهام المكلفة بها الهيئة وخاصة من المختصين بالأسماك.



الضبوط يتم تنظيها من مراكز الحماية في المحافظات. أما بالنسبة للمياه البحرية أوضح علي أن المديرية العامة للموانئ تقوم بمرقبة عمليات الصيد في المياه البحرية وفق القوانين الناظمة لعمليات الصيد والقرارات والتعليمات الأخرى الناظمة للصيد البحري الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وقمع المخالفات الحاصلة إن وجدت، ولاسيما القرار ٤٦٠ لعام ١٩٦٤ الذي يخول المديرية المذكورة بتنظيم الصيد البحري، حيث تم تنظيم عدد من الضبوط بحق المخالفين.

وأشار إلى أن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والهيئة العامة للثروة السمكية سبق أن أعدت مشروع قانون حديثاً وعصرياً للثروة السمكية والأحياء المائية، وقد راعي مشروع القانون الجديد جميع الجوانب الضرورية لتطوير الثروة السمكية وأزال التشابكات الموجودة في القوانين الحالية مع بعض الجهات العامة كما تضمنت إحداه ضابطة عدلية ورفع مقدار العقوبات والغرامات المتعلقة بمخالفات الصيد إضافة إلى التجاوزات الحاصلة على الثروة السمكية والأحياء المائية والمشروع حالياً تتم مناقشته من اللجنة المختصة في مجلس الشعب.

وبين علي أن كمية الصيد من البحر خلال السنوات السابقة تكاد تكون ثابتة تقريباً (بحدود ٣٠٠٠ طن سنوياً) وانخفض خلال سنوات الأزمة نتيجة غلاء مستلزمات الصيد من شبكات ومحروقات وصيانة القوارب مع ملاحظة عودة كميات الصيد إلى الازدياد خلال السنتين الأخيرتين.

ولفت علي إلى أن الهيئة تعمل حالياً بالتعاون مع الجهات المعنية لإقامة ما يعرف بالحيود البحرية الصناعية في المياه الإقليمية والتي ستكون بمنزلة ملاجئ أمة وموائل مناسبة تسهم في حماية الأسماك وتكاثرها ونموها، إضافة إلى البدء بإقامة محمية طبيعية بحرية إضافية للأسماك في محافظة طرطوس علماً أن هناك محمية بحرية واحدة حالياً هي محمية ابن هاني في اللاذقية.

كما تعمل الهيئة على تشجيع وترخيص المزارع السمكية الشاطئية والبحرية ما يسهم في تخفيف الضغط عن المياه الإقليمية ويسهم في توفير مادة سمكية إضافية للسوق المحلية، وقد حصل عدد من الأشخاص على موافقات مبدئية وبأشهر بعضهم بأعمال الإنشاء، كما أن لدى الهيئة مزرعة بحرية تجريبية لتربية بعض الأنواع السمكية البحرية الملائمة ما يسهم في نشر ثقافة تربية الأسماك البحرية ويوفر الإمكانية المحلية لتدريب الفنيين والمهنيين والطلبة على أسس التربية والرعاية الخاصة بالأسماك البحرية.

صعوبات

ولفت علي إلى أن هناك صعوبات تواجه العمل منها الصيد الجائر والصيد المخالف باستخدام وسائل صيد غير مشروعة الذي أثر في المخزون السمكي علماً أنه تم الحد منه كثيراً في السنوات الأخيرة بالتعاون مع الجهات المعنية، إضافة لقلّة الاستثمارات الموقفة في تربية الأسماك وخاصة في إنشاء المزارع الشاطئية والأفصاح العامة نتيجة قلّة المساحات المخصصة على الشاطئ لإقامة هذه المزارع، ناهيك عن عزوف بعض المربين عن تربية الأسماك بسبب ارتفاع تكاليف التربية (ضخ مياه - غلاء المواد الأولية المكونة للأعلاف - صعوبة تأمين الزريعة).

وأوضح علي أن الهيئة تتكون حالياً من المديرية المركزية في الإدارة العامة، والفروع (الساحلية- الوسطى- الجنوبية)، والمراكز: يوجد في كل محافظة مركز للثروة السمكية والمزارع. وأوضح أن المزارع تضم مركز أبحاث الهيئة (مزرعة صعب السن)

مقترحات تطويرية

واقترح علي أن يتم دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجال الأسماك والأحياء المائية، ومنح قروض لمربي الأسماك بقرائن بسيطة لإنشاء المزارع وشراء قوارب كبيرة للعمل في المياه الدولية، إضافة لتشجيع المستثمرين لإقامة معامل أعلاف خاصة بإنتاج أعلاف الأسماك، وتأمين كادر من ذوي الاختصاص بالأسماك وإيجاد عدد من الطلاب للتخصص في مجال الأسماك، وإحداث قسم متخصص للأسماك والبيئة المائية ضمن الجامعات السورية، تأمين ودعم المقننات العلفية لأصحاب المزارع المرخصة.

كما أنه اقترح تسهيل الإجراءات اللازمة للقطاع الخاص لإنشاء مزارع سمكية بحرية وعذبة ومزارع الأفصاح العامة في المياه البحرية وبحيرات السود وتقديم قروض للمربين لإنشاء مثل هذه المزارع.